

أضحت المعطيات ذات الطابع الشخصي في العصر الراهن من المواضيع ذات الاهتمام الكبير في ظل انتشار الوسائل الآلية للمعالجة وتوسع بنوك المعلومات التي سهلت الاطلاع وجمع البيانات الشخصية الأسرية والصحية والمالية والاجتماعية وغيرها لأغراض الرقابة أو التسويق أو الأبحاث أو حتى مجرد الاتجار بالبيانات، وهو ما سماه أحد الخبراء بـ "إطلاع المجتمع على المعطيات" ويظهر ذلك من قوله " أهلا بكم في المستقبل حيث يتم حفظ كل ما يخصكم، حيث تسجل كافة أفعالكم، أهلا بكم في مستقبل لم يولد من رحم عالم الواقع بل من ميول الحواسيب الطبيعية إلى إنتاج المعطيات". وقد كان هذا التحول الذي شهده المجتمع خصوصا في المجال الرقمي سببا في بروز بوادر مخاطر معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي. منذ أواخر الستينات من القرن الماضي، وهو ما دفع بعض الدول إلى إطلاق عملية التقنين التي تهدف إلى تنظيم عملية استخدام البيانات الشخصية من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاشخاص المعنويين. ويعود هذا الاهتمام التي أولته بعض الدول الحماية المعطيات إلى الخوف من جمع هذه البيانات ومعالجتها بشكل مؤذ عن طريق تدخل الدولة بشكل غير مبرر في حياة المواطنين أو دخول بعض الاشخاص الخاصة إلى مجال الاعتداءات على حقوق الأشخاص وحررياتهم. نتيجة لإمكانية الوصول عن طريق الإنترنت إلى ملايين المعلومات الخاصة.